البنادق المؤجرة في العراق (2)

02-5-2004

إن استخدام هذا الجيش من المرتزقة من شأنه أن يتيح للولايات المتحدة أن تحقق مصالحها الجغرافية السياسية من خلال هذه الشركات بدون الحاجة لأن تثقل كاهل جيشها بمهام ذات طبيعة كتلك، ذلك أن هذه الكيانات "الكوربراتية" تقوم بمهام لا تستطيع الحكومات –لأسباب تتعلق بالميزانية أو الحساسيات السياسية- أن تقوم بها. وإن استخدام هذه الشركات يمنح البنتاجون غطاء رائعا لأن يدير العمليات ذات الطبيعة الحساسة، بل قد يتم التعاقد مع هذه الشركات تحت غطاء المساعدات الإنسانية، ففي العام 1995 سمح البنتاجون

بقلم أميمة عبداللطيف

مواد ذات علاقة

البنادق المؤجرة في العراق(1)

عندما شنت أمريكا حربها علي العراق في مارس من العام الماضي كان يديؤر السفن الحربية في الخليج طاقم البحرية الأمريكية، ولكن بالقرب منهم كان هناك مدنيون من أربعة شركات أمن خاصة يقومون بإدارة وتشغيل أحد أكثر النظم الدفاعية تعقيدا في العالم، ذلك أن هذه الشركات لعبت دورا مهما في العمليات القتالية أثناء الحرب ولكنها أيضا تلعب الدور الأهم في الفترة التي تلت الحرب.

أهم شركات المرتزقة:

وفي دراسة مهمة أعدها ديفيد إيزنبرج يرصد هذه الظاهرة، ويذكر بأن أكثر الشركات نفوذا بين مجموعة شركات المرتزقة الأمريكية هي التالية:

1-شركة (الموارد العسكرية المحترفة) Military Professional Resources Inc. والمعروفة اختصارا بـ (MPRI) وتأسست في العام 1988 ويديرها مجموعة من ضباط الجيش والمخابرات الأمريكية المتقاعدين والذين يتمتعون بشبكة واسعة من العلاقات في كل من دوائر المخابرات والجيش الأمريكي. فالمدير التنفيذي للشركة علي سبيل المثال هو الجنرال كارل فونو، وقد كان قائدا لأركان الجيش الأمريكي في الفترة من 87-92 وأشرف علي غزو بنما وحرب الخليج الثانية ونائب المدير التنفيذي هو الجنرال كروسبي سانت وتولى قيادة الجيش الأمريكي في أوروبا من 88-92، أما نائب المدير التنفيذي للعمليات فهو الجنرال إد سويستر والذي شغل منصب مدير المخابرات العسكرية وتقاعد في العام 88، ومعظم عقود هذه الشركة تتم مع الحكومة الأمريكية غير أنها تمنح مجالا لعمل عقود في السوق العالمي وقد نالت حق تدريب الجيش الكرواتي، ويمتد نشاط عملياتها لأفريقيا أيضا، وتفاخر على موقعها الإلكتروني بأن لديها "أعظم خبراء العالم في العسكرية الكوربراتية" ولديها كذلك خلايا عمل وممثلون للشركة في المنشأت العسكرية الأمريكية وعبر البحار. ويقول الجنرال سويستر في مقابلة صحفية مع جريدة سانت بطرسبرج تايمز في 3 ديسمبر 2000 فيما يتعلق بأنشطة وعقود (ميبري) بأنهم "يستخدموننا لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، ونحن بطبيعة الحال لا نقرر السياسة الخارجية

ولكن يمكن أن نكون جزءا من الحكومة الأمريكية لتنفيذ سياستها الخارجية".
2- شركة فينيل (Vinnell)، ولديها مسرح عمليات كبيرة في الشرق الأوسط كما تشرف علي تدريب الحرس الوطني بالمملكة العربية السعودية.
3- بيتاك (Betac)، وتعمل مع قيادة العمليات الخاصة بالبنتاجون وتنظم عمليات عسكرية للإطاحة بأنظمة في العالم الثالث.
إن استخدام هذا الجيش من المرتزقة من شأنه أن يتيح للولايات المتحدة أن تحقق مصالحها الجغرافية السياسية من خلال هذه الشركات بدون الحاجة لأن تثقل كاهل جيشها بمهام ذات طبيعة كتلك، ذلك أن هذه الكيانات "الكوربراتية" تقوم بمهام لا تستطيع الحكومات –لأسباب تتعلق بالميزانية أو الحساسيات السياسية- أن تقوم بها. وإن استخدام هذه الشركات يمنح البنتاجون غطاء رائعا لأن يدير العمليات ذات الطبيعة الحساسة، بل قد يتم التعاقد مع هذه الشركات تحت غطاء المساعدات الإنسانية، ففي العام 1995 سمح البنتاجون لشركة تدعي رونكو(Ronco) بالقيام بإبطال مفعول الألغام في روندا التي كانت آنذاك محظورا عليها الحصول علي إمدادات أسلحة، ولكن بعد فترة كشف أحد العاملين بمنظمة مراقبة حقوق الإنسان "هيومن رايتس ووتش" أن "رونكو" ذات الصلة الوثيقة بالجيش الأمريكي كانت في واقع الأمر تقوم باستيراد معدات تشتمل علي متفجرات للجيش الرواندي وبموافقة البنتاجون وعلمه.
خطورة هذ الحلف غير المقدس بين المؤسسة العسكرية الغربية والأمريكية على وجه الخصوص وبين هذه الشركات، هو كما يقول الصحفي الأمريكي كين سيلفرستاين في مقال له بمجلة ذي نايشن بعنوان "خصخصة الحرب": "إنه بينما يكون بإمكان الكونجرس أن يقوم بمراجعة ووضع قيود علي عملية إرسال البنتاجون للمدربين العسكريين في الخارج، إلا أنه لا يملك ذات السلطة علي المدربين الخاصين والذين يحتاجون فقط لرخصة من وزارة الخارجية ليقوموا بمهام تدريب عسكري للحكومات الأجنبية الحليفة للولايات المتحدة بالنيابة عن الحكومة الأمريكية وكذا القيام بمهام قتالية معينة". فهذه الشركات يعهد إليها مثلا تأمين أعمال الحراسة للدبلوماسيين الأمريكيين بإسرائيل وهي مهمة لا تخلو من خطورة وهي التي تزود الرئيس الأفغاني حامد كرازاي بحراسه الشخصيين. وشركة جلوبال ريسك إنترناشيونال البريطانية هي التي تقوم بتزويد العمالة الأمنية التي تسهر علي حراسة مقر بول بريمر في العراق.
بين احتلالين:
أخطر ما في الأمر هو أن هذه الشركات لا تخضع علي الإطلاق لأي قانون مساءلة ويمكن أن تفلت من العقاب حتي لو ارتكبت جرائم تعد في عرف القانون الدولي جرائم ضد الإنسانية. وعلي سبيل المثال الشركة التي تقوم بتدريب قوات الشرطة العراقية والتي وقعت عقدا مع البنتاجون هي داين كورب وهي أيضا ذات الشركة التي فازت بعقد تدريب الشرطة البوسنية. هذه الشركة تورطت في أعمال منافية للأخلاق حين كانت تقوم بتدريب الشرطة البوسنية بل إن موظفيها اتهموا بالقيام بعمليات اغتصاب والمتاجرة بالفتيات القاصرات، بيعا وشراء، ومع ذلك لم يخضع أي من موظفيها للعقاب حتي إن أحد موظفي الأمم المتحدة بسراييفو قال بأنه كان لا يجب أن تنال "داين كورب" عقد تدريب الشرطة العراقية! ولا نعلم طبيعة الممارسات التي يرتكبها موظفو هذه الشركة الآن في العراق؟.
هذه الجيوش الصغيرة والبنادق المؤجرة ذات ولاءات مشكوك فيها. لا أحد يعرف علي وجه التحديد ماهي انتماءاتها الأيدلوجية ومصداقيتها. ومعروف أن هذه العصابات من المرتزقة التي تجوب العراق بحجة الحراسة الأمنية لا يحكمها أي قانون أخلاقي وهدفها بالأساس هو تحقيق الربح المادي حتي لو أتي علي مصلحة شعب ومصير أمة بأكملها. وإذا كانت حادثة أبو غريب قد كشفت عن الممارسات غير الإنسانية التي يرتكبها جنود الإحتلال وهم يعلمون أنهم قد يساءلون عما ارتكبوا، فما بالك بما تفعله جحافل المرتزقة تلك التي لا تخضع لأي مساءلة والتي تعلم أنها

ليست محكومة بأي قانون وهم –وفق منطق القوة الذي يحكمهم- لن يتورعوا عن استخدام القوة بشكل مفرط لا إنساني ضد العراقيين، بل وربما يكونون سببا رئيسا في انعدام الاستقرار الأمني في العراق لأن ذلك من شأنه أن يمدد أمد إقامتهم ومن ثم عقودهم وأرباحهم.
إن الرسالة التي يمكن توجيهها للعراقيين هي أن هذا الوجود السرطاني الذي يستشري في المحيط العراقي لابد من استئصاله بأي طريقة لأن هؤلاء سوف يعملون كل جهدهم لتظل فكرة عراق آمن ومستقر حلما بعيد المنال ..فكأن العراق بين احتلالين الاحتلال الأمريكي ...واحتلال المرتزقة.

البنادق المؤجرة في العراق(1)

01-5-2004

هذه الشركات الخاصة اخترقت صناعة الحروب في الغرب إلى الدرجة التي غدت معها من الصعب بمكان على الجيش الأمريكي أن يشن حربا بدون الإستعانة بمجهودات البنادق المؤجرة تلك، ورغم حالة السرية التي تفرض علي تعاملات البنتاجون مع هذه الشركات إلا أن بعض التقارير الصحفية تشير إلي أن حوالي ثلث الميزانية التي خصصت للعمليات العسكرية في العراق والمتضمنة أيضا عمليات وسط آسيا وأفغانستان

بقلم أميمة عبداللطيف

مواد ذات علاقة

المرتزقة: وحش عسكري تحاري يتشكل في العراق

أثارت قضية التعذيب البربري الذي يتعرض له معتقلو سجن أبو غريب علي يد عناصر جيش الإحتلال الأمريكي والبريطاني الجدل مجددا حول ممارسات سلطات الإحتلال التي ترتكب بحق العراقيين. غير أن الأمر الأكثر خطورة الذي كشفت عنه تلك الحادثة هو تورط عناصر ينتمون إلى ما يعرف بـ "شركات الأمن الخاصة" في ارتكاب أعمال لا إنسانية في حق العراقيين. ذلك أن عراق ما بعد الأحتلال صار مرتعا لهذه الشركات تعيث فيه فسادا، حيث لا يحكم ممارساتها أي قانون سوى قانون المال. ويوجد بالعراق الأن –وفق جريدة الهيرالد تريبيون عدد 22-4-2004- جيش مؤلف من 20 ألف شخص وهو يشكل ثاني أكبر قوة عسكرية في العراق بعد الجيش الأمريكي البالغ عدده 120ألف جندي, حتي إنه يفوق عدد القوات العسكرية البريطانية البالغ 9 آلآف جندي. وفي العراق الآن واحد من كل عشرة جنود هم من هؤلاء المتعاقدين. هذا الجيش من (المرتزقة) أو ما اصطلح علي تسميته بـ "البنادق المؤجرة" يخدم في العراق تحت مسمي "حراس أمنيون"، غير أن هذا اللفظ –كما تقول التريبيون- لا يعكس حقيقة مهام هؤلاء الرجال المدجنون بالسلاح، فهم يقومون فعليا بحماية الإحتلال ورموزه. والأربع أفراد الذين قتلوا ومثل بجثتين منهم في الفلوجة كانوا أفرادا من جيش المرتزقة ومتعاقدين مع شركة بلاكووتر. بل إن الأسبوع الماضي اشتبك بعض من المقاتلين التابعين لهذه الشركة في قتال في النجف مؤخرا، وتضيف الصحيفة بأنه اتضح أن البنتاجون يوكل لهذه الشركات بعضا من المهام القتالية في العراق وذلك لتغطية النقص المتزايد في عدد الجنود.

ثورة عسكرية:

يعد ظهور هذه الشركات بمثابة ثورة في الشئوون العسكرية، ويعتبر "بيتر سينجر" أحد محللي

الشئون الأمنية بمعهد بروكينجز -أحد مراكز الفكر بواشنطن- بأن هذه الظاهرة تؤشر بأن ثمة تغييرا هائلا في الطريقة التي سيتم بها تنفيذ الحروب مستقبلا، ورغم وجود مقاربات تاريخية إلا أنه يؤكد أن هذا الأمر لم نشهده منذ حوالي 250 عاما. ذلك أنه ولأول مرة في تاريخ الدولة القومية تتنازل الحكومات طواعية عن واحد من أهم حقوق الدولة وهو احتكار استخدام القوة بشكل شرعي وإعطائه لهذه الشركات.

وظاهرة البنادق المؤجرة أو خصخصة الحرب، بدأت في التنامي بعد انتهاء الحرب الباردة وهي عبارة عن استبدال الجنود في أي مكان في العالم بمدنيين يملكون بنادق مؤجرة ولا يخضعون لأي من الإجراءات العقابية وفق المعايير العسكرية المعروفة والمتفق عليها على مستوى القانون الدولي. وقد نشأت وازدهرت بفضل عدة عوامل أهمها، عمليات تسريح العديد من الجيوش التي تمت كنتيجة لنهاية الحرب الباردة ومنها الجيش الأحمر وجيش ألمانيا الشرقية ونهاية نظام الأبارتيد في جنوب إفريقية وتسريح طبقة الضباط البيض (لاحظ أن نسبة كبيرة من هؤلاء الضباط من جنوب إفريقية)، وكذلك عملية تقليص الجيش الأمريكي إلي 60% مما كان عليه منذ حقبة ماضية. كل ذلك خلق فائضا هائلا من العمالة العسكرية والخبرة التي كان يجب أن يتم الإستفادة منها بشكل أو بآخر في خدمة مد النفوذ الأمريكي وحمايته فيما وراء البحار، وشهد عقد التسعينات نموا متزايدا لهذه الشركات التي عرفت باسم (Private Security Firms)، وعملت الحكومة الأمريكية علي إتاحة المجال أمام هذه الشركات لأنها من جهة تمنح الحكومة الأمريكية فرصة شن حروب فيما وراء البحار بدون الحاجة للحصول علي موافقة من الكونجرس الأمريكي، وكذا بدون علم وسائل الإعلام. ويستخدم البنتاجون حاليا حوالي 700.000 متعاقد من هذه الشركات، وتدر صناعة الخصخصة العسكرية ربحا سنويا يقدر بـ 100 بليون دولار من عمليات عسكرية أمريكية في حوالي خمسين دولة.

الخصخصة العسكرية military privatisation هو الإسم الذييطلق على هذا التوجه في السياسات الدفاعية والخارجية ولكنه اسم باهت لا يدل علي حقيقته. ويري البعض بضرورة التفرقة بين مهام هذه الشركات والمهام التي كانت تناط بجيوش المرتزقة التقليدية، لأنه حسب وجهة النظر تلك فإن استخدام المرتزقة هو أمر محظور حسب إتفاقيات جنيف ولكن وجهة النظر المناقضة ترى بأن عمل هؤلاء لا يختلف كثيرا عن عمل المرتزقة وأن الفرق الوحيد بين ما تفعله هذه الشركات ومايفعله المرتزقة هو كون هذه الشركات تحظي بمباركة الحكومة لأفعالها، بل وتعتبر أداة لتنفيذ أهداف محددة. ولم يوجه أحدا أي اتهامات بخرق اتفاقيات جنيف -علي سبيل المثال- للبنتاجون الذي منح أكثر من ثلاثة الآف عقود عمل لهذه الشركات الخاصة مع العلم التام بأنها لا تخضع لقواعد الحرب وقوانينها.

هذه الشركات الخاصة اخترقت صناعة الحروب في الغرب إلى الدرجة التي غدت معها من الصعب بمكان على الجيش الأمريكي أن يشن حربا بدون الإستعانة بمجهودات البنادق المؤجرة تلك، ورغم حالة السرية التي تفرض علي تعاملات البنتاجون مع هذه الشركات إلا أن بعض التقارير الصحفية تشير إلي أن حوالي ثلث الميزانية التي خصصت للعمليات العسكرية في العراق والمتضمنة أيضا عمليات وسط آسيا وأفغانستان (87 بليون دولار) سيتم إنفاقها علي عقود مع الشركات الخاصة.

المرتزقة: وحش عسكري تجاري يتشكل في العراق

25-4-2004

ومع اعتماد الإدارة الأمريكية في العراق على المقاولين العسكريين التابعين لشركات خاصة بشكل لم يسبق له مثيل، يتوسع نفوذ هؤلاء

المرتزقة في الكونجرس والبنتاجون وتتعزز قدرتهم على تشكيل المشهد السياسي. وتدار الشركات العسكرية الخاصة من قبل جنرالات سابقين, يشكلون جماعة ضغط قوية في البنتاغون

تعتمد الإدارة الأمريكية في العراق على المقاولين العسكريين التابعين لشركات خاصة بشكل لم يسبق له مثيل، فالعراقيون وجدوا أنفسهم في مواجهة خصخصة غير مسبوقة للحروب. حيث يعمل حاليا أكثر من 15,000 مقاولا عسكريا في العراق. وتتعاقد إدارة جورج بوش مع هؤلاء الجنود المرتزقة الذين خاضوا حروبا قذرة في جنوب إفريقيا وتشيلي وإيرلندا الشمالية وفي بلاد أخرى، ليمكنوها من إقامة مشروعها الخاص بإرساء نظام ديمقراطي في العراق!. ويشكل هؤلاء المتعاقدون العسكريون ثاني أكبر قوات بعد الجيش الأمريكي في العراق، بمعدل جندي من بين كل عشرة جنود منتشرين على امتداد الأراضي العراقية. وقد قتل، مؤخراً، أربعة من أولئك المتعاقدين العسكريين من القطاع الخاص في الفلوجة، الذين هم في الأصل جنود سابقون في القوات الخاصة الأميركية، كانوا يعملون لصالح شركة "بلاكووتر" للاستشارات الأمنية. كما أعادت واشنطن تفعيل بعض الوحدات العسكرية الأكثر شهرة خلال حرب فيتنام للمشاركة في الحرب العراقية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن صحيفة "توليدو بليد"، الصادرة في ولاية أوهايو، فازت بجائزة "بوليتزر" مؤخرا بسبب تحقيقاتها الصحافية التي تصف فيها جرائم الحرب المرتكبة من قبل هذه الوحدة العسكرية في فيتنام، وهي تقدم أمثلة على ذلك منها تلك المجزرة التي ارتكبت بحق 100 من المدنيين الفيتناميين ضمن سلسلة من الأعمال الدموية في عام 1967!. ولا يحكم هؤلاء مبادئ ولا قانون، كما أنهم يستنزفون خزينة وزارة المالية العامة. ويزود المقاولون الفرص للحكومة في آن واحد للتهرب من المسؤولية العامة. ويبدو أنهم في العراق على الأقل, على وشك تطوير قوة مستقلة إلى حد ما عن سيطرة القوات المسلحة الأمريكية. ومع تكاثر عددهم وزيادة نفوذهم السياسي, فإن سلطتهم لتحصين أنفسهم وتعزيز وضعهم في تنامي مستمر. وبغض النظر عن حدود القانون العسكري ومدى العمل به, فإنه لا ينطبق على نظام المرتزقة الحديث.

فشركة "بلاكووتر" –مثلا- عندما لم تتمكن من التعاقد مع عدد كاف من الأميركيين - غالبيتهم جنود سابقون- لتغطية النقص الذي تعاني منه في العراق، بدأت بالتعاقد مع عسكريين تشيليين سابقين ينتمون إلى مرحلة جنرال أوغستو بينوشيه بدون رقيب ولا حسيب، وذكرت صحيفة "غارديان" اللندنية في تقرير لها نشرته في فبراير الماضي أن هذه الشركة أرسلت أول فرقة عسكرية لها قوامها 60 جندياً سابقاً من تشيلي يتقاضون أجوراً تصل إلى ألف دولار يوميا.

وكشفت مقالة منشورة حديثا في صحيفة "نيشن" عن التعاقد مع شركة من جنوب إفريقيا تدعى "ارنايس" لحماية خطوط أنابيب النفط العراقية، مع أن هذه الشركة لم تكن معروفة حتى يناير الماضي، عندما قتل موظف وأصيب آخرون من موظفيها في العراق.

وهناك مطالب في تشيلي وجنوب إفريقيا باجراء تحقيقات حول انتشار هؤلاء المرتزقة أو المتعاقدين العسكريين الخاصين، كما يفضلون تسمية أنفسهم، ولكن حتى هذا اليوم، لا نسمع في الولايات المتحدة مثل تلك المطالب.

واستنادا لصحيفة "واشنطن بوست", فإن شركات الأمن الخاصة تقوم بتنظيم ما يمكن اعتباره أكبر جيش خاص في العالم, وتوابعه من فرق للإنقاذ ومخابرات!. ولأن الكثير من المقاولين الأمنيين يعمل مع السلطة المؤقتة للاحتلال, بعكس الجيش الأمريكي, لهذا لا يتم إدماجهم في

الغالب في عمليات القوات المسلحة.
وذكرت منظمة التحقيقات الاستثمارية "كورب ووتش" في تقرير لها صدر مؤخرا، أنه قبل السفر إلى العراق، كان أحد المرتزقة البريطانيين نزيل السجن، حيث أمضى أربع سنوات بسبب عمله مع جماعة "أيولستر فريدم فايترز" في إيرلندا الشمالية.
وعلى اعتبار الجرائم التي ارتكبت في أماكن مثل كولومبيا والبوسنة, فإن الحجم والطبيعة المستقلة للعمليات العسكرية الخاصة في العراق تنذران بحصول الكوارث.
ومع ارتفاع أعداد المقاولين العسكريين, يتوسع نفوذهم في الكونجرس والبنتاجون وتتعزز قدرتهم على تشكيل المشهد السياسي. وتدار الشركات العسكرية الخاصة من قبل جنرالات سابقين, يشكلون جماعة ضغط قوية في البنتاغون.
ويبدو أن ظاهرة التعاقد العسكري الخاص أصبحت سمة "الليبرالية الجديدة" التي تجتاح حتى الحروب تحت مسمى "الثورة العسكرية" التي صنعت من شركات الأمن الخاصة شريكا فاعلا في تجارة الأسلحة وتمويل الحروب.